تحليل مكاني للعوامل الجغرافية (الاقتصادية) المؤثرة على الصناعات الغذائية في محافظة النجف للعام ٢٠١٩

الأستاذ الدكتور

جواد كاظم عبيد الحسناوي

كلية التربية للبنات ـ جامعة الكوفة ـ قسم الجغرافية

jawadk.obaid@uokufa.edu.iq

الباحثة

شفاء شهيد ديوان الدهيماوي

جامعة الفرات الاوسط ـ المعهد التقني نجف ـ قسم تقنيات السياحة

shafaash12@gmail.com

Spatial analysis of the geographical factors affecting food industries in Najaf Governorate for the year 2019

Prof. Dr.

Jawad kadhim obaid AL-Hassnawy

University of Kufa - Faculty of Education For Girls - Department Geography

Researcher

Shafaa Shahid Diwan Al- Dihimawi

Al-Furat Al-wsat University- Najaf Technical Institute Department of Tourism Technologies

الملخص:-

تتمتع محافظة النجف بإمكانات جغرافية كبيرة تساعد على إيجاد مختلف الصناعات الغذائية وبأحجام متنوعة، والتي بدورها تعمل على تلبية احتياجات المحافظة لهذا النوع من الصناعات، فضلاً عن أهمية هذه الصناعات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات الغذائية الضرورية لحياة السكان في المحافظة، ولقد تضمن البحث عرض موسع لأهم الإمكانات الجغرافية (الطبيعية والسكانية والاقتصادية) التي تتمتع بها منطقة الدراسة والتي من خلال معرفتها يتم تحديد نوع الصناعات الغذائية التي تتناسب مع طبيعتها وإمكانياتها واتضح إنّها تمتلك ثروة طبيعية واقتصادية وبشرية كبيرة جداً يمكن استغلالها في العديد من الصناعات الغذائية، كما وتعرض إلى المشاكل التي تعترض هذه الصناعات رغم توفر أغلب متطلباتها.

الكلمات المفتاحية: التحليل، المكاني، العوامل، الاقتصادية، الصناعات، المقومات.

Abstract:-

The province of Najaf has great geographical capabilities that help create various food incapabilities of various sizes, which in turn works to meet the province's needs for this type of industry, as well as the importance of these industries in achieving economic and social stability, leading to achieving self-sufficiency in food industries for the life of the population in the province. The research included a presentation Expanded on the most important natural, population and economic capabilities that the study area enjoys, and through its knowledge, the type of food industries that are commensurate with their nature and capabilities are determined. It turns out that they have a very large natural, economic and human wealth that can be exploited in many food industries. It meets most of its requirements.

Keywords: Industries Analysis, Spatial, Fators, Economic, Industries.

المقدمة:

نظراً للدور الذي تلعبه الامكانات الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية في دعم الاقتصاد المحلي لاسيما دورها في تنوع الصناعات الغذائية وبالتالي اشباع حاجات السكان المختلفة لهذا النوع من الصناعات فقد تم التركيز على هذه الامكانات التي تتمتع بها محافظة النجف من حيث الترب والموارد المائية والطرق واليد العاملة والاسواق وغيرها إلى جانب تحديد نوع الصناعات التي تتوفر مقومات نجاحها في منطقة الدراسة.

مشكلة البحث: تمثلت مشكلة البحث بالسؤال الآتي: (هل تمتلك محافظة النجف الإمكانات الجغرافية التي تمكنها لقيام الصناعات الغذائية؟)

فرضية البحث: تضمنت فرضية البحث ما يأتي: (تمتلك محافظة النجف الكثير من الإمكانات الجغرافية التي تمكنها من إقامة العديد من الصناعات الغذائية).

حدود منطقة الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لمنطقة الدراسة ب محافظة النجف التي تقع في الجزء الأوسط الغربي من العراق بين دائرتي عرض (٥٠ ـ ٢٩ ْ -٢١ ـ ٣٢ ْ) شمالاً وخطي طول (٥٢ ـ ٤٢ ْ- ٤٤ ـ ٤٤ ْ) شرقاً، يحدها جغرافياً من الشمال محافظتي كربلاء وبابل ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الغرب محافظة الانبار، أما من جهة الشرق فتحدها محافظتي القادسية والمثنى ينظر خارطة (١).

حدود البحث الزمانية: تمثلت بعام ٢٠١٩

خارطة (١)

موقع محافظة النجف من العراق والدول المجاورة

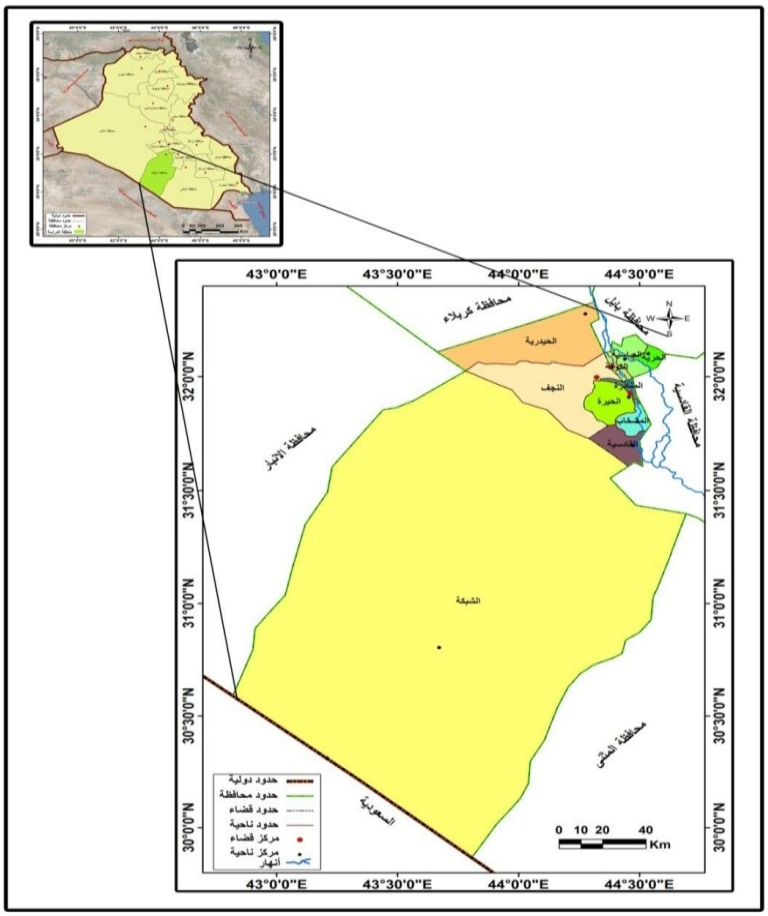

المصدر: بالاعتماد على وزارة التخطيط، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، بغداد، لعام ٢٠١٩.

أولاً: الإمكانات الطبيعية: -

١- الموقع الجغرافي والمساحة:-

يعد الموقع الجغرافي من أهم عناصر البيئة الطبيعية المؤثرة في شكل وخصائص وإمكانات إي إقليم[١]، حيث يمثل الإطار الجغرافي الذي يضم الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمنطقة، وهناك العديد من المواقع منها الموقع الفلكي والذي يعد أحد أهم

العوامل المؤثرة في الخصائص المناخية، والذي يؤثر بشأنه على طبيعة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فضلاً عن نوع الترب وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ومن ثم تنوع الصناعات الغذائية الذي تعتمد على نتاجات هذه العوامل، كما إن للموقع الجغرافي تأثير كبير في سهولة الاتصال مع الأقاليم الأخرى مما يُسهم في ربط عوامل الإنتاج المختلفة.

تبلغ مساحة محافظة النجف (٢٨٨٢٤) كم٢لعام ٢٠١٩ إذ تشكل نسبة ٦،٦٪ من المساحة الكلية للعراق والبالغة (٤٣٥٠٥٢)كم٢ للعام نفسه أما بالنسبة للنواحي الإدارية فأنها تضم أربع اقضية وهي قضاء النجف والكوفة والمناذرة والمشخاب وست نواحي هي الحيدرية والشبكة والعباسية والحرية وناحية القادسية والحيرة كما في جدول (١) وخارطة (٢).

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به محافظة النجف له شأن كبير في إقامة الصناعات الغذائية وتطويرها وذلك لتأثيره في تنوع الموارد الاقتصادية سواء أكانت النباتية أو الحيوانية، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي من العراق والذي يجعلها تتمتع بشبكة من الطرق الخارجية مما يجعلها ذات اتصال مباشر مع أغلب محافظات الفرات الأوسط.

جدول (١)

الوحدات الإدارية ومساحاتها في محافظة النجف

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة كم٢
النجف	م قضاء النجف	١٤٤٨
	الحيدرية	٩٦٢
	الشبكة	٢٤٨٦٣
	مجموع القضاء	٢٧٢٧٣
الكوفة	م قضاء الكوفة	١٠٦
	العباسية	٢٥٠
	الحرية	١٠٩
	مجموع القضاء	٤٦٤
المناذرة	م قضاء المناذرة	٦٧
	الحيرة	٢٧١
	مجموع القضاء	٣٣٨
المشخاب	م قضاء المشخاب	١٣٥
	القادسية	٣٢٢
	مجموع القضاء	٤٥٧
المجموع الكلي		٢٨٨٢٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٨، جدول (٥/١).

فضلاً عن اتصالها غير المباشر مع المحافظات الأخرى، والذي يُسهم بشأنه في سد النقص من احتياجات الاستثمار الصناعي الذي تفتقر اليه المحافظة، وتوفير أسواق جديدة لتصريف الانتاج، هذا إلى جانب الطرق الداخلية.

خارطة (٢)

الوحدات الإدارية لمحافظة النجف لعام ٢٠١٩

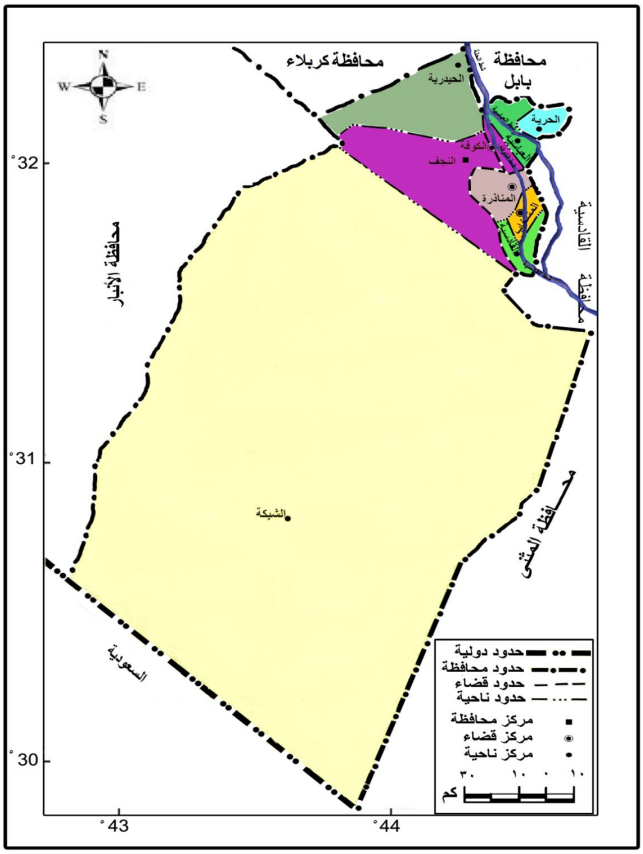

المصدر: بالاعتماد على وزارة التخطيط، المديرية العامة للمساحة، قسم أنتاج الخرائط، الخارطة الإدارية لمحافظة النجف لعام ٢٠١٩.

٢ـ السطح:ـ

تظهر أهمية دراسة معالم السطح ضمن محافظة النجف وذلك لإظهار مدى ملائمتها لإقامة الصناعات الغذائية إذ نجد لمظاهر السطح تأثيراً واضحاً على النشاط الاقتصادي للإنسان، فقد يكون عاملاً مسانداً في جهات معينة، بينما يكون عاملاً معوقاً في جهات

أخرى إذ يحتاج هذا النوع من الصناعات إلى أن يكون السطح ذو انحدار بسيط لسهولة استخدامه في إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة فضلاً عن الكبيرة.

ولتسهيل دراسة سطح المحافظة يمكن تحديد الأقسام التضاريسية الكبرى بها وتوضيح كل قسم منها على حدا كما في خارطة (٣) وهذه الأقسام يمكن تتبعها من الشمال إلى الجنوب وكما يأتي: -

خارطة (٣)

خطوط الارتفاعات المتساوية في محافظة النجف

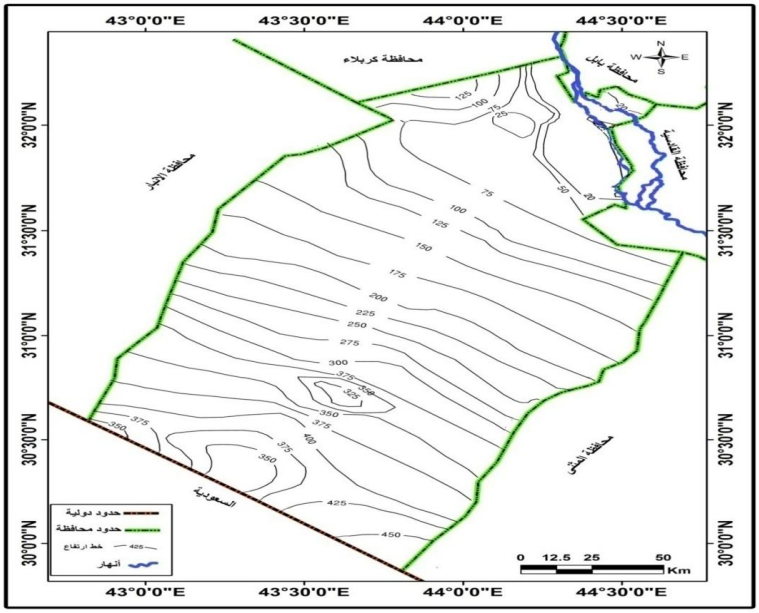

المصدر: بالاعتماد على المديرية العامة للمساحة، خارطة محافظة النجف الكنتورية، لعام ٢٠١٩.

أ- السهل الرسوبي:- يقع في الجزء الشمالي الشرقي من المحافظة وتبلغ مساحته (١٣٠٠)كم٢والتي تشكل (٥٪) من مساحة المحافظة الكلية [٢] وتنحدر هذه المنطقة من الشمال إلى الجنوب انحداراً بطيئاً، إذ يمر خط الارتفاع (١٣) م في جنوبها بينما الخط (٢٠) في شمالها وهو يتألف من مناطق كتوف الأنهار والأحواض فضلاً عن الاهوار، وقد تكون نتيجة تراكم الترسبات النهرية في المنخفضات الواطئة التي نقلت خلال البلايستوسين و الهولوسين لذا يعد من احدث أقسام سطح العراق تكويناً[٣].

ب- الهضبة الغربية: تمثل معظم مساحة المحافظة إذ تبلغ نحو (٢٧٥٢٨) كم٢وبنسبة بلغت (٩٥٪) من مساحتها الكلية البالغة (٢٨٨٢٤)كم٢ وتمتد من الحافة الغربية للسهل الرسوبي حتى الزاوية الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وتتميز بالانحدار التدريجي لسطحها من الجنوب الغربي إذ يبلغ ارتفاعها نحو (٤٥٠)متراً فوق مستوى سطح البحر حتى تصل اجزائها الواقعة في الشمال الشرقي، والتي يمكن تقسيمها الى منطقتين رئيسيتين هما الوديان السفلى منطقة الحجارة، تمتد بين منطقتي السهل الرسوبي من جهة الشرق والحجارة من جهة الغرب على شكل مستطيل يتراوح طول هذا الامتداد بين (٩-١٤٠)كم ويتراوح ارتفاعها بين (١٨-٢٦٠) متراً فوق مستوى سطح البحر(٤)، ومن أهم الوديان الموجودة فيها الخر، ابو خميسات، المالح، الخابط، حسب، ابو طلاح، فضلاً عن المظاهر البارزة فيها كمخفض بحر النجف.

واستناداً على ما تقدم يتضح ان سطح المحافظة يعد ملائماً للقيام بمختلف الصناعات لاسيما الصناعات الغذائية سواء من حيث تأثيره في اختيار مواقع الصناعات بصورة مباشرة أو من حيث تأثيره على الفعاليات الأخرى والتي تشكل دوراً كبيراً في دعمها ونجاحها الاستثمار الصناعي كالخدمية والمتمثلة بالبنى الارتكازية المختلفة او الفعاليات الزراعية والتي تمثل أهم مدخلات الصناعة في المحافظة...الخ، إذ يتميز بكونه سطح منبسط باستثناء بعض المناطق السابقة الذكر وعليه وباعتبار العوامل الأخرى يمثل الأرضية الخصبة لوجود مختلف الصناعات الغذائية صناعية وبأحجام مختلفة.

٣- **التربة**: التربة عبارة عن ذلك الجزء من القشرة الأرضية التي تخترقها جذور النباتات وهي تتكون من مادة معدنية ومادة عضوية (٥).

وتأتي أهمية دراسة تربة منطقة الدراسة لكونها أحد أهم الإمكانات الطبيعية التي لها دور كبير في نجاح الصناعات الغذائية وذلك للشأن الكبير الذي تمثله إذ تعد الوسط الذي تنمو فيه العديد من النباتات الزراعية التي تتوفر لها ظروف مناسبة ومن ثم يستفاد منها في تنوع الصناعات الغذائية، كما إن تنوعها في منطقة الدراسة واعتبارها من الموارد الرخيصة أدى ذلك إلى زيادة أهميتها وتتوزع الترب في منطقة الدراسة وكما موضح في خارطة (٤) على منطقتي السهل الرسوبي والهضبة الغربية إلا إننا سوف نركز على تربة السهل الرسوبي لأهميتها الكبيرة

في الزراعة والتي تكونت نتيجة الرواسب النهرية المنقولة بفعل المياه الجارية قرب ضفاف الأنهار كما هو الحال في قضائي الكوفة والمناذرة فقد كان لفيضان نهر الفرات الأثر الكبير في بناء تربة السهل الرسوبي، كما وتوجد هذه التربة في منطقة الدراسة على الأنواع الآتية:

خارطة (٤)

أنواع الترب في محافظة النجف

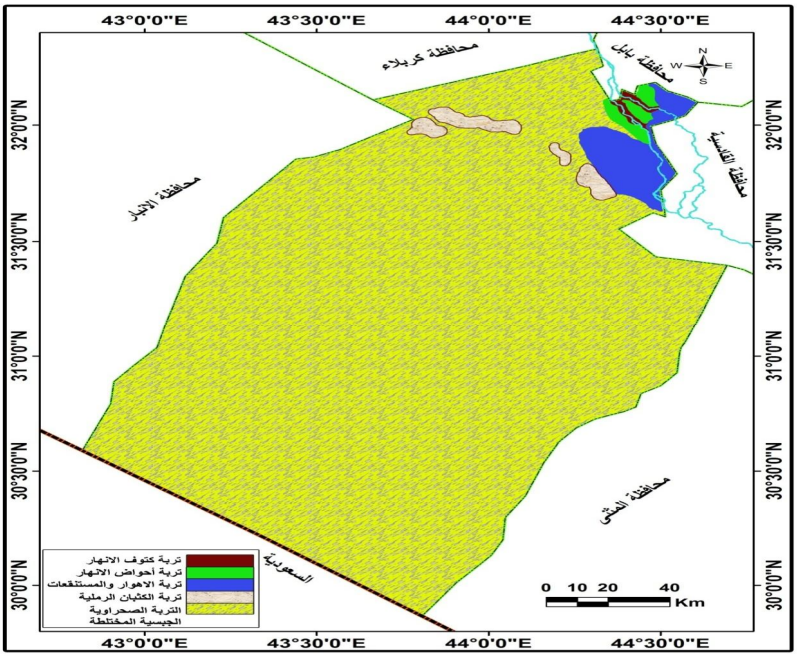

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على المديرية العامة للمساحة، خارطة محافظة النجف الطبوغرافية لعام ٢٠١٩.

أ- تربة كتوف الأنهار: ينحصر وجود هذه الترب على جانبي شطي الكوفة والعباسية وفروعهما وتكون على ارتفاع يتراوح بين (٢-٣)م عن مستوى الأراضي المجاورة وتتميز بالانحدار وانخفاض مستوى المياه الجوفية وتربتها الخشنة [٦]، ويعد هذا النوع من الترب ملائماً لزراعة الفواكه وأشجار النخيل فضلاً عن ملائمته لإنشاء الطرق وبتكاليف اقل من إنشائها في الأنواع الأخرى من الترب.

ب- تربة أحواض الأنهار: تمتد هذه الترب في المناطق البعيدة نسبياً عن مجاري الأنهار وقد تكونت من تجمع الترسبات الدقيقة الناعمة التي تستطيع مياه الفيضانات حملها

بعيداً عن مجاري الأنهار[٧]، وترتفع فيها نسبة دقائق الطين والغرين لذا فهي ذات نسجة ناعمة مقارنة بتربة كتوف الأنهار وتتصف برداءة تصريفها الطبيعي مع ارتفاع مستوى المياه الجوفية فيها [٨] وتعد ملائمة للزراعة.

ت - **تربة الاهوار:** تحتل هذه التربة معظم مساحة السهل الرسوبي في المحافظة وتتوزع على أراضي هور ابن نجم وبحر النجف وهور الطوك وتتصف بأنها طينية وطينية مزيجية [٩] وتعد من أجود أنواع الترب لزراعة الشلب والحنطة والشعير.

٤ـ المناخ:

يعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في الإنتاج وأكثرها تحكماً في النشاط البشري مهما كان مستواه[١٠]،إذ لا يكتب النجاح لأي مشروع صناعي ما لم يضع عامل المناخ في الحسبان أثناء الشروع لإنجاز عملية التخطيط له، حيث توثر عناصر المناخ المختلفة بشكل أو بأخر في الصناعات الغذائية، وذلك لتحكم المناخ في نظام الزراعة السائد فهو الذي يفرض على الزراع أن يتبعوا نظماً خاصة في توزيع محصولاتهم على فصول السنة[١١] وبالتالي يتم تحديد نوع الصناعة الغذائية التي يمكن أن تعتمد على هذه المحاصيل الزراعية كمادة أولية فضلاً عن العلفية وغيرها.

أما بالنسبة لمنطقة الدراسة سيتم التركيز على العناصر المناخية التي لها تأثير على إقامة الصناعات الغذائية والتي تتمثل بما يأتي: -

١ـ درجات الحرارة:

الحرارة بوصفها شكل من أشكال الطاقة، تعد احد عناصر المناخ البالغة الأهمية، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على نشاط الإنسان ولباسه ومسكنه وغذائه[١٢]، كما إن كافة التغيرات التي تحدث في عناصر المناخ الأخرى ترتبط بقيم الحرارة[١٣].

أما بالنسبة لدرجات الحرارة المسجلة في محافظة النجف وعن طريق ملاحظة جدول (٢) وشكل (١) نجدها تشهد ارتفاعاً في معدلاتها الشهرية ابتداءً من شهر آذار إذ يبلغ المعدل الحراري (١٨،٨) م°ثم تستمر بالارتفاع لتصل ذروتها في شهر حزيران وتموز وأب على التوالي (٣٥،٥، ٣٨،٠، ٣٧،٤) م°وبعد ذلك تأخذ معدلات الحرارة بالانخفاض التدريجي إلى أن تصل

إلى أدنى حد لها في شهر كانون الثاني إذ يصل معدل حرارته (١٠،٨) م° وعليه فقد وصل المعدل السنوي لدرجات الحرارة (٢٥) م°، اما المعدل السنوي لدرجات الحرارة العظمى فقد وصل إلى (٣٢) م°بينما سجل المعدل السنوي لدرجات الحرارة الصغرى (١٨،٤) م°.

ومن خلال هذا التتبع لدرجات الحرارة الشهرية والسنوية نجد إن محافظة النجف تقع ضمن إقليم المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بوجود فصلين رئيسيين هما فصل الصيف الحار الجاف وفصل الشتاء البارد الرطب، وان هذه التغيرات المستمرة لدرجات الحرارة خلال هذين الفصلين لها تأثير مباشر في زيادة كلف الإنتاج الصناعي من حيث تأثيرها في محاولة توفير البيئة الداخلية التي تتلاءم مع نوع الصناعات داخل المنشاة الصناعية نفسها مثل توفير التبريد، الترطيب، التدفئة...الخ كما وتوثر على تزايد الطلب على صناعات محددة مع تزايد درجاتها في منطقة الدراسة كصناعة الثلج والمثلجات والمشروبات الغازية...الخ، إلى جانب تأثيرها غير المباشر على الصناعة في منطقة الدراسة والذي يكون واضحاً وملموساً على الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) فالاختلاف الكبير في معدلاتها بين الشتاء والصيف أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وكلاً حسب درجة نموه ومن ثم رفد الصناعة بما تحتاج إليه من موارد أولية تسهم في قيام الصناعات الغذائية.

جدول - ٢- لسنة (١٩٨٧-٢٠١٩)

	معدل درجة الحرارة الصغرى(م°)	معدل درجة الحرارة العظمى (م°)	معدل درجة الحرارة (م°)
كانون٢	٥.٨	١٦.٨	١٠.٨
شباط	٨.٠	١٩.٩	١٣.٨
اذار	١٢.٦	٢٥.٥	١٨.٨
نيسان	١٨.٢	٣١.٦	٢٤.٨
أيار	٢٣.٧	٣٨.٣	٣١.١
حزيران	٢٧.٥	٤٢.٩	٣٥.٥
تموز	٢٩.٨	٤٥.٣	٣٨.٠
آب	٢٩.٢	٤٥.٠	٣٧.٤
أيلول	٢٥.٥	٤١.٢	٣٢.٧
تشرين١	٢٠.٣	٣٤.٧	٢٨.٣
تشرين٢	١٢.٦	٢٤.٥	١٧.٩
كانون١	٧.٧	١٨.٧	١٢.٨
المعدل/ ٢٥	١٨،٤	٣٢	

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بغداد، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

شكل ـ ١ـ

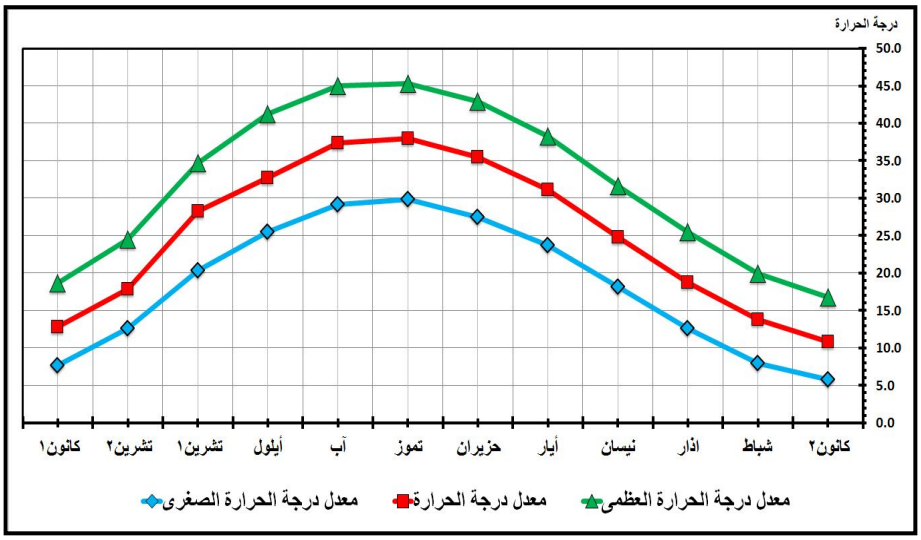

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

٢ـ الرياح:

تعرف الرياح بأنها حركة الهواء الأفقية الناتجة عن الاختلافات الضغطية بين منطقتين فيتحرك الهواء من مناطق الضغط العالي إلى مناطق الضغط الواطئ[١٤]، لذلك فهي توثر في حركة الملوثات و تركزها في الهواء كالملوثات الناتجة من الصناعات الإنشائية والكيمياوية والنسيجية...الخ وعليه أصبحت الرياح في مقدمة العوامل المؤثرة في اختيار موقع الاستثمارات الصناعية وأكثرها أهمية من قبل المخططين وذلك للأثر البيئي الذي تتركه و رغم التقدم التقني الكبير الذي خفف من حدة التلوث داخل وخارج المصنع بالاعتماد على الفلاتر، وبالنسبة لتأثير الرياح على إقامة الصناعات الغذائية فيكون من خلال تأثيرها على النباتات الزراعية سواء أكان في الجانب الايجابي أو السلبي، فبالنسبة لسرعة الرياح في منطقة الدراسة وكما مبين في جدول (٣) لا تشكل ضرر على طبيعة المنتجات الزراعية.

جدول(٣)
كميات الأمطار وسرعة الرياح والرطوبة

	الرطوبة	سرعة الرياح	المطر
كانون٢	67	1.2	468.1
شباط	57	1.6	444.6

اذار	47	2.0	318.1
نيسان	41	2.0	439.6
أيار	31	2.1	107.9
حزيران	24	2.6	0.0
تموز	22	2.6	0.0
آب	24	2.0	0.0
أيلول	29	1.6	0.0
تشرين١	40	1.3	184.0
تشرين٢	57	1.1	559.3
كانون١	65	1.0	404.3
المصدر: وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بغداد، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.			

٣ـ الأمطار والرطوبة النسبية:

تقع منطقة الدراسة ضمن إقليم المناخ الصحراوي الجاف، لذلك فان خصائص الأمطار فيها لا تختلف عن خصائصها في معظم مناطق المناخ الجاف والتي تكون أمطارها غير ثابتة فهي قليلة ومتذبذبة، كما إن الأمطار الساقطة على العراق في معظمها من نظام أمطار البحر المتوسط التي تتركز في فصل الشتاء لكونها تتأثر بالمنخفضات الجوية المتحركة من الغرب إلى الشرق(١٥).

أن اكبر كمية سجلت فيها وكما موضح في جدول (٣) بلغت (٣،٥٥٩) ملم في شهر تشرين الثاني ثم تأخذ بالانخفاض إلى أن ينعدم التساقط كلياً في أشهر الصيف (حزيران، تموز، اب، ايلول) وذلك بسبب انقطاع وصول تأثير المنخفضات الجوية المتوسطية وارتفاع درجات الحرارة وقلة معدلات الرطوبة النسبية وعليه فان قلة الأمطار في منطقة الدراسة جعل الاعتماد عليها غير ممكن ليس للنشاط الصناعي فحسب بل لكافة الأنشطة الاقتصادية وعليه يمكن اعتماد هذه الأنشطة على الموارد المائية المتوفرة باستمرار (السطحية والجوفية) في تلبية احتياجاتها المختلفة إلا أنها في نفس الوقت تعد مصدراً رئيسياً لتغذية المياه الجوفية، أما فيما يخص الرطوبة النسبية الموجودة فعلاً في الهواء والتي تتباين في معدلاتها في منطقة الدراسة من شهر لآخر إذ سجل أعلى معدل لها في شهر كانون الثاني نحو(٦٧) بينما سجلت أدنى معدل لها في شهر تموز(٢٢)، وعلى الرغم من أهميتها للصناعة بشكل عام إلا إن تأثيرها على إقامة الصناعات الغذائية يقتصر على مدى ملائمتها للعمل من حيث إنتاجية العامل وكفاءة العمل التي تتطلب أن تكون الرطوبة النسبية بين(٤٠-٧٠) ونجد أن منطقة

الدراسة لم تتجاوز هذه المعدلات.

سادساً: الموارد المائية:

تعد المياه من العوامل الطبيعية المؤثرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي[١٦] والنشاط الصناعي على وجه الخصوص والذي تختلف حاجته للماء بحسب نوع وطبيعة الصناعة القائمة أو المراد التخطيط لإقامتها لا سيما الصناعات الغذائية، فهناك صناعات تحتاج إلى مصدر مائي وفير ومستمر ورخيص الثمن للإيفاء بمتطلباتها كالتبريد والتنظيف والنقل أو للتخلص من الفضلات الصناعية والتي غالباً با تتصف بكمياتها الكبيرة، وبعض الصناعات تتطلبها كمادة أولية كما في صناعة الماء والمشروبات الغازية حيث يتطلب انتاج عبوة (٢) لترمنها إلى (٥٠٠) لتر من الماء، في حين يحتاج طحن الحبوب من(٤-٥)من وزنه من المياه[١٧]، في حين تحتاج أنواع أخرى من الصناعات إلى نوع محدد من المياه كأن يكون عالي النقاوة او لكونها مادة أولية وغيرها من المتطلبات الأخرى فضلاً عن دور الماء غير المباشر في دعم وإقامة الصناعات الغذائية من حيث كونها مصدر مهم للطاقة في حال تم استثمارها فضلاً عن كونها المصدر الرئيس للتخلص من المواد الناتجة من العمليات الصناعية، فبالنسبة لمنطقة الدراسة فهي تتمتع بمصدرين من مصادر المياه والتي تتمثل بالمياه السطحية والمياه الجوفية وفيما يأتي عرض لكل منهما مع بيان الأهمية الاقتصادية لهما في اختيار وتوقيع نوع الصناعة الذي يتناسب مع كمية المياه المتوفرة ونوعيتها.

١ـ المياه السطحية:

والتي تتمثل بنهر الفرات الذي يخترق منطقة الدراسة بعد تفرعه جنوب مدينة الكفل من محافظة بابل بمسافة (٢كم) شمال مدينة النجف إلى فرعين رئيسيين الغربي عرف بشط الكوفة والشرقي عرف بشط العباسية فضلاً عن فروعهما وكما مبين في خارطة (٥) وبمجموع تصريف يصل إلى (٤،٢٤)م/ثا[١٨]، إذ يعد هذا النهر وبجميع جداوله عصب للحياة وعلى امتداد منطقة السهل الرسوبي في منطقة الدراسة ولجميع النشاطات لاسيما النشاط الصناعي إذ يمده بما يحتاج إليه من المياه، فضلاً عن إمكانية الإفادة منه مستقبلاً في رفد مختلف الصناعات ولكافة فروع لصناعة.

خارطة (٥)

التوزيع المكاني للمياه السطحية في محافظة النجف لعام ٢٠١٩

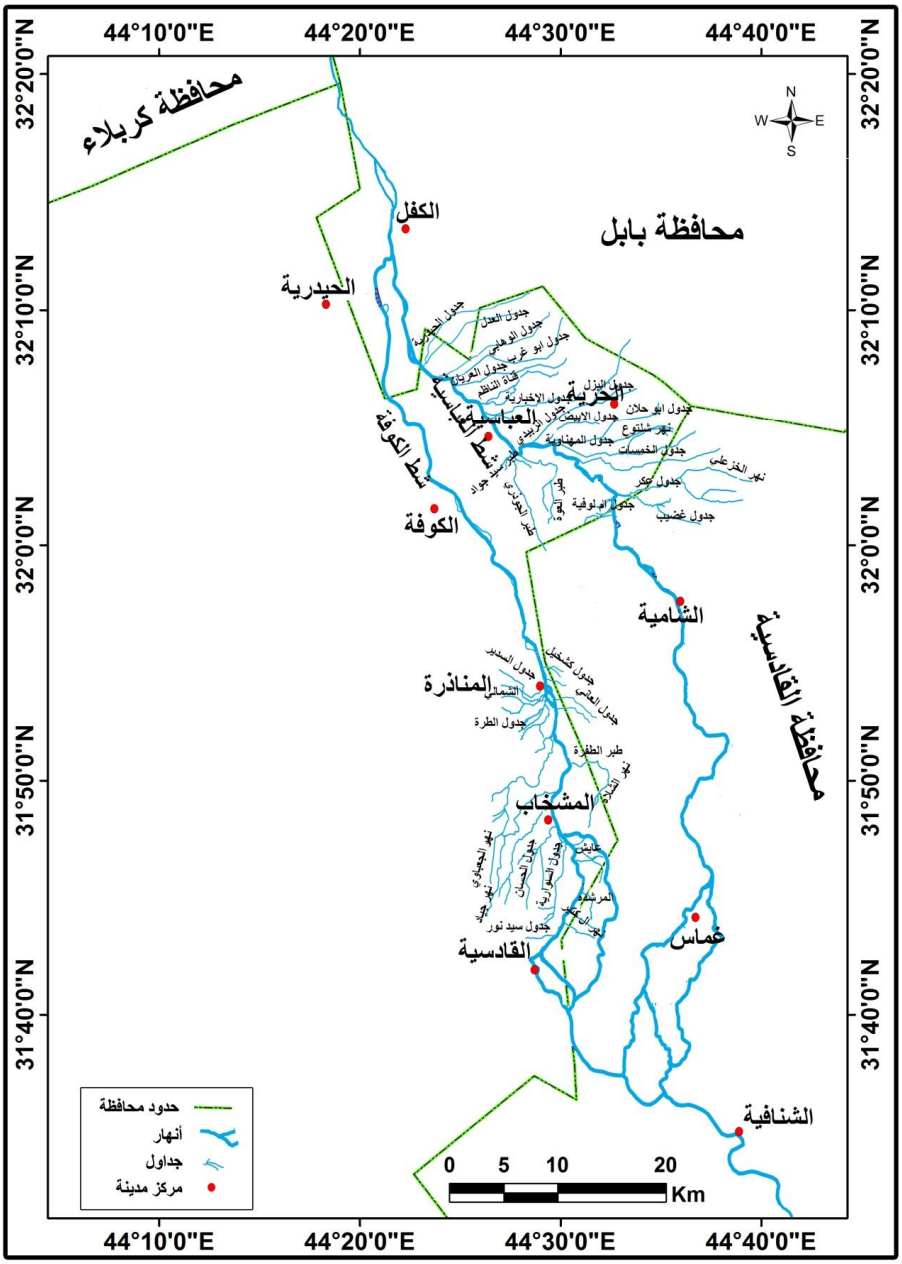

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: مديرية الموارد المائية في محافظة النجف الاشرف، خارطة مشاريع الري في محافظة النجف، قسم المتابعة، لعام ٢٠١٩.

٢ـ المياه الجوفية:

هي تلك المياه الموجودة تحت منسوب سطح الأرض وتشغل كل أو بعض الفراغات الموجودة في التكوينات الصخرية[١٩]، وان وجودها من حيث كميتها أو نوعيتها يجب أن يعرف قبل إقامة أي نشاط صناعي.

فبالنسبة للمياه الجوفية في منطقة الدراسة نجدها تتركز في إقليم الهضبة الغربية وتظهر فيه على شكل عيون مائية تتدفق من الشقوق الموجودة في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية منه، أما الآبار فتنتشر في مختلف أجزاء الإقليم[٢٠]، ونتيجة لقلة الأمطار الساقطة وعدم وجود مصدر مائي باستثناء جدول الغازي (السدير) سابقاً والذي يتفرع من شط المشخاب ويمر في منطقة بحر النجف، فقد أصبحت المياه الجوفية هي المصدر الرئيس للمياه المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية في المنطقة [٢١] وخاصة النشاط الزراعي ولكن على مستوى محدوداً، أما من حيث صلاحيتها للاستخدام في المجال الصناعي على اختلاف أنواعه فقد أثبتت الدراسات عدم صلاحيتها لكل أنواع الصناعات وذلك لارتفاع تراكيز الأملاح الكلية الذائبة وبعض العناصر الكيميائية.

ثانياً: الإمكانات السكانية:

١- السكان والقوى العاملة: الإنسان عامل من عوامل الإنتاج الاقتصادية بل هو أهمها، فهو الذي أعطى لعناصر البيئة الطبيعية أهميتها فأصبحت موارد تستغل لإشباع حاجاته وتحقيق رغباته المتعددة [٢٢] ومن خلال تتبع جدول (٤) نجد إن أعداد السكان في محافظة النجف يزداد عاماً بعد أخر لأسباب اغلبها موضوعية، وعليه توفير متطلبات الصناعة المختلفة من حيث العدد والنوع، ولكون الطاقات البشرية تمثل رأسمال لا يقل أهمية عن رأس المال المادي بل ربما يفوقه أهمية لكون الأخير يمكن توفيره بأي وقت كالأموال والأجهزة وغيرها إلا إن رأسمال البشري لا يمكن تعويضه بسهولة بل يحتاج لردح من الزمن ولإمكانات اقتصادية كبيرة حتى يتم تأمينه بالمستوى المطلوب، وعليه فان هناك طاقات بشرية نوعية وعددية كبيرة في منطقة الدراسة إلا أنها مجمدة والتي يمكن اعتمادها كأداة قوية في حال استثمارها ولمختلف أنواع الأنشطة الصناعية وعن طريق وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فضلاً عن كون السكان هم المنتجون فهم المستهلكين أيضاً.

جدول (٤)

عدد سكان محافظة النجف والعراق للأعوام (١٩٩٧-٢٠١٩)

السنة	عدد سكان محافظة النجف	عدد سكان العراق	%
١٩٩٧	٧٧٥٠٤٢	٢٢٠٤٦٢٤٤	٣،٥
٢٠٠٧	١٠٨١٢٠٣	٢٩٦٨٢٠٠٠	٣،٦
٢٠١٨	١٥٤٧٦٨٦	٣٧١٣٩٥١٩	٤
٢٠١٩	١٥١٠٣٣٨	٣٩١٢٧٨٨٩	٣،٨

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة النجف الاشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩م وللأعوام الأخرى.

ثانياً: السياسات الحكومية:

تعد السياسة الصناعية جزءاً من السياسة العامة للدولة، إذ يهدف التوجيه الحكومي في اغلب الأحيان إلى توجيه الاستثمار الصناعي بالشكل الذي يحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية و لا يقتصر على تحقيق المنفعة المادية فقط، إذ يتضمن دورها اعتماد التخطيط المبرمج في توزيع الاستثمارات الصناعية ابتداءً بتحديد موقع المشروع بما يناسب الإمكانات المتاحة المتمثلة بالمواد الأولية أو الأسواق او توفر البنى الارتكازية إلى جانب القضاء على التخلف بتطبيق العدالة الاجتماعية في التوزيع فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الضرورية وتوفير فرص عمل مما يؤدي إلى رفع المستوى المعاشي وغيرها كثيراً، ودائماً ما يكون هذا التدخل عرضة للتغير المستمر الا انه وفي جميع الحالات يساعد على إنعاش الصناعة سواء أكانت تابعة للقطاع العام أو الخاص أو المختلط، وعموماً يعتمد التخطيط الصناعي في الدول على النظام السياسي السائد فيها، والذي يكون أما بصورة مباشرة كما في الانظمة الاشتراكية، وقد يكون التدخل بصورة غير مباشرة كما في الدول الرأسمالية والتي قلما تتدخل في قرارات المؤسسات الخاصة ويبقى التخطيط رغم معناه الضمني الذي يقضي بتدخل الدولة وتوسيع المسؤوليات والنشاطات الاقتصادية التي لها تخطيطاً مؤشراً يعتمد التعاون بين القطاع العام والخاص[٢٣] أي انها تعتمد اسلوب الارشاد والتوجيه، في حين اعتمدت الدول النامية على الجمع بين الحالتين وذلك لكونها تسعى للخروج من تخلفها وتنمية اقتصادها بأسرع وقت ممكن عن طريق اعطاء شأن فعال للدولة دون الحاجة إلى الاغراق في المركزية والتحكم الصارم في القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية وعليه فان العديد من الدول النامية تتبع ما يمكن تسميته بالتخطيط التنموي المرن[٢٤] التي طالما اعتمدت هذا الاسلوب واخذت بالاعتماد على الخطط الخمسية

كمحاولة لتطوير اقتصادها بأسرع وقت ممكن عن طريق العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار وتوجيه بعض هذه الاستثمارات لإزالة الاختناقات في نطاق الانتاج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية فضلاً عن تأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين اجزاء الخطة المختلفة[٢٥] وبما ان العراق جزء من الدول النامية فقد اعتمد هذه السياسة ونفذ العديد من الخطط الخمسية التي كان الهدف منها توجيه النشاط الصناعي عن طريق دعمه لكونه يعد الركيزة الاساسية للانتقال صوب الاشتراكية وذلك عن طريق التخصيصات التي توظفها الدولة لدعم هذا القطاع والتي تتمثل (١٩٧٠-١٩٧٤) و(١٩٧٦-١٩٨٠) و(١٩٨١-١٩٨٥) و(١٩٨٦-١٩٩٠)[٢٦]، إذ شملت هذه الخطط تشريعات محددة مثل توزيع المشاريع الصناعية وتحديد الاستيراد وفرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة وتحديد اسعار الانتاج الصناعي المطروح في الاسواق...الخ، مما تمخض عنها العديد من المشاريع الصناعية في العراق ومن ضمنه منطقة الدراسة.

أما بالنسبة لشأن السياسات الحكومية في الوقت الحاضر فقد تضمن التحول نحو اقتصاد السوق والذي تبلور عنه رفع التدخل الحكومي بشكل جزئي عن الاقتصاد ككل والاقتصاد الصناعي على وجه الخصوص والذي بشأنه عانى من مشاكل اقتصادية عديدة ومنها قلة الخبرة بهذا الجانب وضعف البنى الارتكازية، فضلاً عن الوضع السياسي المربك وما له من تأثير على مستقبل الاستثمار الصناعي، وباختصار فقد تضمنت سياسة الدولة في دعم الاستثمار الصناعي جانبين مختلفين عن بعضهما البعض اذ تضمن الاول تشجيع القطاع الخاص وتحديد الفرص الاستثمارية التي تتناسب مع كل منطقة من حيث امكاناتها المتاحة وغيرها الا ان الجانب الاخر تضمن تبني سياسة اقتصادية لها شأن سلبي في دعم الاستثمار الصناعي القائم او الذي خطط لأنشائه والتي تتمثل باتباع سياسة السوق المفتوحة مما أدى إلى اغراق الاسواق بالسلع المماثلة والرديئة وبأسعار مناسبة ومن ثم ضعف المنافسة للمنتج المحلي، فضلاً عن ايقاف الدعم المالي الحكومي من قبل المصرف الصناعي او المصارف الاخرى نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها البلد بسبب تدني الموازنة العامة لتراجع اسعار النفط لاعتمادها بالدرجة الاولى على وارداته، وهذا كله اسهم في ردع المستثمر خاصة الاجنبي من المجازفة بأمواله لاستثمارها في مشاريع لا تحقق الهدف الرئيسي من اقامتها وهو تحقيق الربح المادي له.

المبحث الثالث

الإمكانات الاقتصادية

تعد الإمكانات الاقتصادية بمثابة العمود الفقري الذي ترتكز عليه الإمكانات الطبيعية، فأي مورد طبيعي لا يكون له أهمية تذكر ما لم تتوفر له إمكانيات اقتصادية تعمل على استثماره اقتصادياً، إذ يعرف المورد بأنه المادة الطبيعية الموجودة في المكان الذي يمكن استخدامه لإشباع حاجات الإنسان المختلفة (٢٧).

وبالنسبة لمنطقة الدراسة فإنها تضم موارد اقتصادية كثيرة لذا يجب دراستها والتعرف على مدى إمكانية الاعتماد عليها في إيجاد استثمارات صناعية.

أولاً: المواد الأولية:

تقوم عملية التصنيع على تحويل المواد الخام إلى منتجات أخرى أكثر نفعاً، لذا تعد هذه المواد عاملاً مهماً وأساسياً لتوجيه وتطوير الاقتصاد الوطني وتختلف أنواع المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية فهي ذات أصل زراعي بشقيه النباتي والحيواني وتتفاوت هذه المواد في قدرتها على جذب الصناعات المعتمدة عليها إلى مواقعها حسب خصائصها وطبيعتها ومدى تعرضها للتلف(٢٨)، ومن هنا يتضح إنَّ من الضروري القاء الضوء على المواد الأولية الموجودة في منطقة الدراسة من حيث تنوعها وكمياتها وسهولة الوصول إليها واستغلالها وشأنها في نجاح الصناعات الغذائية، وتنقسم في منطقة الدراسة إلى قسمين:

٢ـ المواد الأولية النباتية: ـ

تبعاً للخصائص الطبيعية التي تتمتع بها منطقة الدراسة فقد تنوعت المحاصيل الزراعية الموجودة فيها و التي يكون لها ثقل كبير في مساهمتها في دعم ونجاح الصناعات الغذائية ضمن منطقة الدراسة من حيث المساحة التي تشتغلها وكمية الإنتاج الفعلي لها، فبالنسبة لمحافظة النجف نجدها تضم ضمن رقعتها مساحات زراعية تم استغلالها بالعديد من المحاصيل الزراعية كالحبوب والتمور والفواكه والخضروات، فبالنسبة للفواكه والخضروات تنتج بكميات لا يمكن الاعتماد عليها كمادة أولية في الوقت الراهن، أما بالنسبة للحبوب و التمور بأنواعها فان لها دوراً كبيراً في حالة استغلالها في الكثير من الصناعات الزراعية التي تضم مجموعة من الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية وما يرتبط بها من الصناعات النسيجية

ودبغ الجلود وغيرها، إذ تكون مساهمة القطاع الزراعي في جانبين حيث توفير المواد الأولية التي تشكل مدخلات للعديد من الصناعات، وكذلك توفير فرص عمل للعديد من السكان و التي تقوم بالعديد من العمليات الصناعية، هذا إلى جانب الشأن الرئيسي الذي يقوم به القطاع الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) من حيث توفير الغذاء لسكان المحافظة على مدار فصول السنة، ويمكن تقسيم المواد الخام النباتية في منطقة الدراسة إلى ما يأتي:

- **الشلب:**

والذي يعد من المحاصيل الحقلية المهمة في العديد من دول العالم ومنها العراق لما يتوفر له من ظروف مناسبة لإنباته، وهو من المحاصيل الإستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الغذائي اذ تحتوي بذور الرز على الزيت بنحو (٩-١٢٪) كما وتتميز المواد البروتينية المستخدمة من الرز بأنها ذات نوعية جيدة وتحتوي على الأحماض الامينية الحيوانية المهمة لجسم الإنسان [٢٩].

وبالنسبة لمنطقة الدراسة نجد إن محصول الشلب يعد من أهم المحاصيل المنتجة الذي يدخل كغذاء أساسي لسكانها هذا إلى جانب كون مخلفاته تستخدم كعلف للحيوان، وان هناك مساحات كبيرة مستثمرة بزراعة هذا المحصول إذ بلغت المساحة المزروعة بالشلب لعام ٢٠١٩حوالي (٢١٢٦٥٠) دونم وبكمية إنتاج بلغت حوالي (١٨٨١٥٦) طن وبذلك تعد محافظة النجف في مقدمة المحافظات التي تشتهر بزراعته وعلى نطاق واسع، ولكن عن طريق تتبع معطيات جدول (١٢) نجد إن هناك تبايناً في المساحات المزروعة والكميات المنتجة للأعوام الأخيرة وذلك لوجود عدد من المشاكل التي يعاني منها هذا المحصول ومنها شحة المياه الضرورية لزراعته وقلة الأسمدة المخصصة من الدولة وتدني غلة الدونم وذلك لتعاقب زراعته مع محصولي الحنطة والشعير مما يؤدي إلى ضعف التربة وعليه لابد من وجود الحلول لهذه المشاكل خاصة وان المحافظة تنتج نوعيات جيده ومتنوعة لهذا المحصول كالعنبر والياسمين وغيرها.

- **القمح:**

وهو من المحاصيل الإستراتيجية في العالم ويأتي في صدارة المحاصيل التي تدخل في الأمن الغذائي وذلك لأهميته الغذائية ولاحتواء حبوبه على (١١،٥) بروتين و(٢٪) زيوت و(٧٠٪) سكريات فضلاً عن المعادن والفيتامينات[٣٠]، ومن خلال تتبع جدول (٥) نلاحظ إن المساحة المزروعة بهذا المحصول ضمن منطقة الدراسة قد بلغت في عام ٢٠١٩حوالي

(٢٠١٢٠٩) دونم وبواقع إنتاجي بلغ (١٥٢٠٩٥) طن أي إن هناك زيادة ملحوظة قد حصلت عن الأعوام السابقة، لذلك لابد من الاستمرار بالعمل على تطويره لما للشأن الكبير الذي تلعبه الكميات المنتجة لهذا المحصول في دعم وتطوير الاستثمار الصناعي.

إذ يعد من المحاصيل الزراعية الشتوية التي تدخل كمادة أولية في العديد من الصناعات الغذائية كالخبز والمعكرونة والكعك والبسكويت والاسباكتي وغيرها من الصناعات الغذائية، فضلاً عن إن النواتج العرضية له والتي يمكن إن تستثمر في صناعة علف للحيوان.

فضلاً عن محصول الشعير وكما موضح في الجدول إذ يمكن ان يعتمد عليه في عدد من الصناعات لا سيما الصناعات العلفية والتي تدعم الصناعات الغذائية بصورة غير مباشرة من حيث توفير العلف للحيوانات.

جدول (٥)

المساحات المزروعة بمحصول القمح في محافظة النجف وكمياتها المنتجة للسنوات (٢٠١٩)

السنة	المساحة المزروعة / دونم	الإنتاج / طن
الرز	٢١٢٦٥٠	١٨٨١٥٦
القمح	٢٠١٢٠٩	١٥٢٠٩٥
الشعير	٣٣٣٤	١٦٢٩

المصدر: وزارة التخطيط، مديرية إحصاء محافظة النجف، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، جدول رقم(٤)ص٨، ٢٠١٩.

النخيل وإنتاج التمور: بلغ عدد أشجار النخيل في منطقة الدراسة لعام ٢٠١٩ (٦١٦٢٩٨) نخلة من مجموع نخيل العراق البالغ (٦٠٩٦٣٦) [٣١] نخلة لنفس العام وبواقع إنتاجي من التمور ولمختلف الأنواع بلغ (٢٩٣٧٦) طن للعام نفسه كما في جدول (٦) هذا فضلاً عن أشجار النخيل المغروسة حديثاً.

وبما إن شجرة النخيل تعتبر من الأشجار المعمرة والتي لها القدرة على تحمل ظروف البيئة القاسية مثل الجفاف وزيادة ملوحة التربة، لذلك يمكن استثمار هذا المورد الاقتصادي العظيم في دفع اقتصاد المحافظة عن طريق التوسع في زراعته في المناطق الجافة التي تفتقر إلى وجود مورد مائي مستمر عن طريق استخدام طرق الإرواء الحديثة التي توفر الرطوبة اللازمة للإنبات وعلى ارتفاعات متباينة كطريقة الري بالتنقيط وغيرها.

كما إن كونها مصدر الحصول على التمور والتي تعد من أهم المواد الأولية الداخلة في الصناعة الغذائية إذ تقوم عليها صناعات مختلفة منها (كبس وتعبئة التمور، السكر السائل، في صناعة المعجنات، الخل، مربى الدبس، صناعة الحلويات الشعبية، الايس كريم وغيرها كثيراً) فضلاً عن استخدام مخلفاته في صناعة علف للدواجن والأغنام والأبقار، الى جانب الصناعات الشعبية كالكراسي والخشب المضغوط وغيره.

جدول (٦)

عدد النخيل والإنتاج لأصناف التمور في محافظة النجف لعام (٢٠١٩)

الصنف	مجموع عدد النخيل	الانتاج (طن)
زهدي	٣٨٣٩٣٤	١٩٧٢٩
خستاوي	٧٥٠٧٥	٣٩٩٥
ساير	١٥١٣٢	٧٨١
خضراوي	٢٩٦٢٧	١٥٢٩
حلاوي	٩٠٥٤	٤٢٧
ديري	٥٥٦٣	٢٧٩
انواع اخرى	٥٨٧١٦	٢٦٣٦
مجموع الاناث	٥٧٧١٠١	٢٩٣٧٦
الذكور	٣٢٥٣٥	-
المجموع	٦٠٩٦٣٦	٢٩٣٧٦

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩. جدول(٦)، ص١٩.

وبما إن منطقة الدراسة تنتج مختلف الأنواع من التمور وبتزايد مستمر مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار لهذه الأنواع المختلفة وتهيئتها للتصدير عن طريق توفير مصانع تعمل على تنظيفها وتعبئتها بطريقة تزيد من قيمتها الاقتصادية، إلا إن هذا يحتاج إلى تخطيط مسبق ودعم من قبل الدولة عن طريق منع استيراد التمور المنخفضة الثمن وتشجيع الاستثمار الداخلي ودعمه وحمايته.

ب: المواد الخام الحيوانية: -

تعد المواد الخام الحيوانية ذات أهمية كبيرة في توفير المواد الأولية ذات الأصل الحيواني للكثير من الصناعات التحويلية لا سيما الصناعات الغذائية وتتمثل هذه المواد باللحوم بأنواعها (الحمراء والبيضاء والأسماك) والحليب والبيض والشعر والصوف والجلود.

إذ تتوفر في منطقة الدراسة البيئات المختلفة والملائمة لتربية مختلف الحيوانات كما تتوفر

مساحات كبيرة لإنتاج الغذاء اللازم لها، فضلاً عن وفرة المياه، ومن ثم فان توافق هذه الظروف يشجع على زيادة الاهتمام بهذا المورد المهم والمتنوع وعليه يتم تشجيع الصناعات الغذائية المعتمدة على هذه الثروة كمادة أولية له، فعن طريق عرض موجز للثروة الحيوانية في منطقة الدراسة يمكن إجمالها بعدد من النقاط وكما يأتي:

• عن طريق معطيات جدول (٧) لعام٢٠١٩م يتبين ان الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة والتي منها (الأبقار، الجاموس، الإبل، الأغنام، الماعز) قد بلغ مجموعها (٢١٢٦٠٩) رأس والتي تشكل نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية وعليه يمكن الاستفادة من نواتجها كاللحوم والصوف والشعر والحليب في دعم وتطوير الصناعات الغذائية الذي يعتمد عليها كمواد أولية.

جدول (٧)

إعداد الثروة الحيوانية في محافظة النجف عام (٢٠١٩) رأس

النوع	الأبقار	الجاموس	الإبل	الأغنام	الماعز	المجموع
العدد	٦٩٨٧٥	٢٤٣٦١	٣٤٥٦	١٠٧٧٤١	٧١٧٦	٢١٢٦٠٩

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة النجف، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠١٩م.

• إما فيما يخص تربية واستثمار الدواجن في منطقة الدراسة يتبين عن طريق معطيات جدول (١٦) لعام ٢٠١٦م إن مجموع المشاريع المستثمرة سواء أكانت الحكومية أو الخاصة قد بلغت (٨٥) مشروعاً خاصاً و(٢) مشاريع حكومية وهذا يوحي بقلة المشاريع المستثمرة ويعود ذلك لجملة من العوامل سواء أكانت الطبيعية المتمثلة بقساوة المناخ وعدم ملائمة التربة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة وقلة منسوب المياه الأمر الذي يؤثر على زراعة العلف الضروري لتغذية هذه الأنواع من الحيوانات، فضلاً عن عدد من العوامل البشرية مثل عدم كفاءة الأيدي العاملة بسبب قلة الخبرة وقلة الأعلاف التي توفرها الدولة وقلة وجود الطاقة إلى جانب ضعف الدعم الحكومي لحماية هذا المنتوج المحلي من الاستيراد الرخيص الثمن الذي يغزو الأسواق ومن ثم العزوف من قبل المستثمرين عن تربية هذه الدواجن التي إذا ما توفرت لها إمكانيات مناسبة سوف تؤدي الى رفد الصناعات وخاصة الغذائية من المواد الأولية مثل البيض واللحوم...الخ.

ثانياً: السوق:

هو إي مجموعة من الناس تربطهم علاقة بسلعة ما، أي مكان تقوم فيه المبادلة على

نطاق تجاري[٣٢] فتواجد الأسواق الكبيرة تعد من أهم عوامل قيام وتطور الصناعة، سواء كانت هذه الأسواق داخلية أو خارجية، والسوق بالنسبة لأية سلعة يعني مقدار الطلب الفعال على منتجاتها وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على عدد السكان وخصائصهم وأنماط عيشهم فضلاً عن مقدرتهم المالية على الإنفاق[٣٣].

تضم محافظة النجف أعداداً سكانية كبيرة تمثلت (١٥١٠٣٣٨)[٣٤] نسمة لعام ٢٠١٩ قابلة للزيادة باستمراركما تتوقع اغلب الدراسات السكانية وذلك كنتيجة طبيعية لما تتمتع به المحافظة من إمكانات اقتصادية ولكونها تعد من المراكز الحضارية والدينية بسبب وجود العديد من مراقد الأنبياء d والمرقد الشريف للأمام علي a فضلاً عن المزارات الأخرى في مناطق كثيرة من المحافظة إلى جانب وجود مدينة الكوفة المقدسة ومدينة الحيرة التاريخية ومن ثم فان هذه المحافظة تتمتع بكثرة الوافدين إليها ومن جنسيات مختلفة، كل هذه العوامل شجعت وتشجع على قيام مختلف الصناعات الغذائية التي تلبي احتياجات السوق المحلية فضلاً عن عنصر الأمان الذي تتمتع به المحافظة و الذي شجع الهجرة المستمرة إليها كما إن تحسن الأوضاع الاقتصادية فيها قد ساعد على ارتفاع دخول الأفراد والذي انعكس بشأنه على زيادة الطلب على المنتجات الصناعية لاسيما الغذائية منها إلى جانب ذلك فقد ساعد موقع المحافظة كونها تمثل حلقة وسط تربط إقليم الفرات الأوسط أسهم في أن تكون سوقاً منفتحاً على اغلب المحافظات مما يشجع على تحفيز الصناعات القائمة والعمل على إيجاد صناعات جديدة، ورغم كل تلك الامتيازات التي تتمتع بها أسواق المحافظة إلا أنها مازالت تعاني من التحجيم في الإنتاج نتيجة لتطبيق سياسة اقتصادية تمثلت بالسوق المفتوحة الأمر الذي أدى إلى إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية المماثلة وبأسعار مناسبة مما أثر سلباً على الصناعات القائمة فضلاً عن المستقبلية.

٢ـ رأس المال:

إن نجاح أي نشاط اقتصادي لاسيما الصناعي وإمكانية تحقيق مردود مادي كبير أو تحقيق المهام المترتبة عليه لابد من توفر رؤوس الأموال اللازمة لتلبية كافة المتطلبات لذا فقد عدّ رأس المال منذ بداية عملية قيام الصناعة عاملاً مؤثراً، وقد اتضحت أهميته في عصرنا الحالي وأصبحت المعادلة العالمية مفادها ما يأتي (إذا ما توفر رأس المال في مكان ما أو زمان ما انجذبت

إليه الصناعة)[٣٥]، فالصناعة تحتاج إلى رأس المال لتوفير احتياجاتها من المواد الأولية ودفع أجور العمال...الخ، فضلاً عن احتياجها إلى توفير الأصول الثابتة والتي تعد القاعدة الأساسية للصناعة ابتدأ من الأرض الذي ينجز عليها المشروع والمعدات والآلات والمكائن وغيرها.

وبالنسبة لمنطقة الدراسة رغم تمتعها بمختلف الإمكانات التي تؤهلها أن تكون منطقة صناعية ولمختلف الأنواع لاسيما الصناعات الغذائية وبإحجامها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، الا إن هذه الإمكانات لا يمكن استخدامها ما لم يكن هناك رؤوس أموال متاحة سواء أكانت محلية أم أجنبية وعلى الرغم من إن محافظة النجف تضم العديد من المصارف الحكومية والأهلية كما في جدول (١٩) والتي تقدم خدمات للمواطنين، إلا إن هذه الخدمات لا يمكن اعتبارها مرتكزاً قوياً للنهوض بواقع صناعي كبير نظراً لارتفاع كلفته الاقتصادية لا سيما وإن أغلبية أرباحها بعيدة الأمد، وهذا الأمر يفرض على الدولة أن تدعم إقامة الصناعات الغذائية على اختلاف أنواعها لكونها تعد من الأساسيات في تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي للدولة عن طريق تقديم القروض الكبيرة أو المساهمة وتطبيق القوانين التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير الحماية المعنوية والمادية لا سيما وان رأس المال بوصفه من العوامل المرنة التي يمكنها الانتقال من مكان إلى أخر إلا انه يتأثر بعاملين هما، معدل الفائدة على رأس المال ومقدار المخاطر المحتملة التي يتعرض لها رأس المال في المنطقة[٣٦]، وتعد المحافظة ذات إمكانات جيدة في وفرة رؤوس الأموال المتيسرة، غير إن الاتجاه السائد عند أصحاب هذه الأموال هو استثمارها في قطاعات أخرى في مقدمتها التجارة، لحصد تلك القطاعات إرباحاً أعلى وبسرعة اكبر مما عليه الحال في القطاع الصناعي.

النقل:

النقل في اللغة هو تحويل شيء ما من موضع إلى أخر، وقد يكون هذا الشيء أنساناً أو حيواناً أو سلعة زراعية تنقل إلى الأسواق أو مادة خام تنقل إلى مصنع لتحويلها إلى مادة صناعية مفيدة[٣٧] و يعد من أهم مقومات الصناعة قديماً وحديثاً، إذ إن من الأساسيات في الصناعة هي خفض كلف الإنتاج للحصول على اكبر قدر من الأرباح، وبما إن منطقة الدراسة تضم العديد من مقومات الصناعة الحديثة إذا ما استغلت بشكل مخطط لها، وان هذه الإمكانات تتواجد في مناطق مختلفة منها ابتداءً بالمادة الأولية وانتهاءً بالعمل والسوق

إذاً لابد من الربط بين هذه الأطراف، وتنقسم طرق النقل في منطقة الدراسة إلى أنواع مختلفة إلا إن أهميتها لا تكاد تذكر وتقتصر على النقل البري، إذ يعد النقل البري الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي في منطقة الدراسة وينقسم إلى ما يأتي: -

أ- النقل بالسيارات: يمتاز النقل بالسيارات بالمرونة العالية وانسيابية الحركة ومن ثم سهولة الوصول إلى أبعد نقطة ممكنة ويكون على عدة مستويات وكما موضح في خارطة (٦) ومبين في الجدول (٨): -

- **الطرق الرئيسية:**

تعد الطرق الرئيسية الركيزة الأساس في توزيع بقية أنواع الطرق الأخرى بوصفها المصدر الأول الذي تتفرع منه الطرق الثانوية والريفية[٣٨] ويبلغ عددها ثلاث طرق تربط هذه الطرق محافظة النجف بالمحافظات المجاورة وتشمل الطريق الذي يربط محافظتي كربلاء - نجف، وطريق القادسية - نجف، وطريق بابل - مدينة الكوفة - نجف قد بلغ مجموع أطوالها (١٨٥،٦)كم وتشغل نسبة (٧٪) من مجموع أطوال الطرق في المحافظة[٣٩]، و تتميز بأنها ذات مواصفات جيدة إذ تتصف بأنها ذات ممرين احدهما للذهاب والأخر للإياب بمسلكين لكل منهما إذ يرتفع معدل السرعة عليها عن (٨٠-١٠٠)كم /ساعة[٤٠]، كما أنها تتميز بوجود الجزرات الوسطية وغيرها من المميزات وهذا بشأنه يسهل عملية ازدهار النشاط الصناعي عن طريق نقل ما تحتاج إليه الصناعة من مواد أولية وكذلك اليد العاملة ونقل الإنتاج لهذه المحافظات وإمكانية إقامة صناعة مشتركة أو خدمات صناعية على امتداد هذه الطرق.

- الطرق الثانوية:

وهي عبارة عن مجموعة من الطرق التي تربط أقضية ونواحي المحافظة مع بعضها البعض فضلاً عن ربطها بالطرق الريفية وكذلك ربطها بالطرق الرئيسية [٤١]، وهي تبلغ (٨) طريقاً في منطقة الدراسة وبمجموع أطوال يبلغ نحو (١٥،٨٠٨)كم، وبالتالي يمكن الحصول على دائرة متكاملة تربط داخل المحافظة بخارجها وعليه يتم رفع إمكانية الحصول على مستلزمات الصناعة المختلفة بمرونة عالية.

جدول (٨)

مجموع أطوال أصناف الطرق البرية في محافظة النجف لعام ٢٠١١

صنف الطرق البرية	مجموع اطواله/كم	النسبة المئوية%
الطرق الرئيسة	١٨٥،٦	٧
الطرق الثانوية	٨٠٨،١٥	٢٩
الطرق الريفية	٣٢٣،٦٨	١٢
الطرق الزراعية	٣١،٣	١
الطرق المعبدة	١٣٤٨،٧٣	٤٩
الطرق الترابية (غير المعبدة)	١٤٢٧،١	٥١
المجموع	٢٧٧٥،٨٣	١٠٠

المصدر: اسعد سعيد لهمود العابدي، شبكة النقل البري وأثرها على النشاط السياحي في محافظة النجف الاشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الآداب، جامعة الكوفة،العدد٣٣، ٢٠١٥، ص٣٢٠.

خارطة (٦)

الطرق المعبدة في محافظة النجف لعام ٢٠٠٩

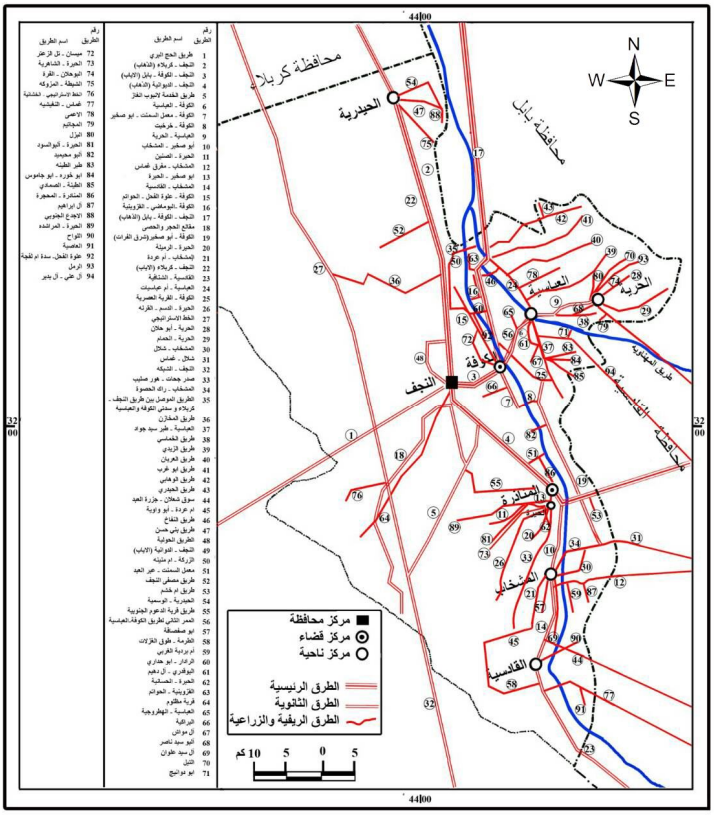

المصدر: بالاعتماد على: احمد يحيى عباس عنوز، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف (دراسة في جغرافية النقل)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة ٢٠١٠(غير منشورة)،ص٦٥.

• الطرق الريفية: وهي مجموعة من الطرق المعبدة بطبقة واحدة وهي غير جيدة إذ تحتوي على ممر واحد للذهاب والإياب وتتفرع من الطرق الثانوية باتجاه المستوطنات الريفية وظيفتها ربط القرى [٤٢]ويتم إنشائها اعتماداً على الكثافة السكانية ويبلغ عدد هذه الطرق في منطقة الدراسة نحو (٦٨) طريقاً بمجموع أطوال (٦٨،٣٢٣)كم[٤٣]، كما إن وجود هذا النوع من الطرق قد سهل فرصة الوصول إلى المناطق البعيدة و نقل المواد الأولية الزراعية ونقل العمال وغيرها.

• الطرق الزراعية: وهي الطرق التي أنشأتها وزارة الزراعة وتشمل ثلاث طرق فقط تستخدم لأغراض الزراعة وتبلغ مجموع أطوالها (٣،٣١) كم والتي تشكل نسبة قليلة من إجمالي مجموع أطوال الطرق في منطقة الدراسة.

• الطرق الترابية: وهي طرق ترابية غير معبدة تكثر في المناطق التي يقل السكان فيها وتحتل المرتبة الأولى بالنسبة للطرق البرية من حيث العدد البالغ نحو(١٨٨)طريقاً ومجموع أطوالها التي تصل نحو(١،١٤٢٧)كم[٤٤].

واعتماداً على ما تقدم تبين إن شبكة النقل البري في منطقة الدراسة والبالغ عددها (٢٧٨) طريقا برياً وبمجموع أطوال تبلغ(٨٣،٢٧٧٥)كم والتي تنقسم إلى طرق معبدة وتبلغ نسبتها نحو(٤٩٪) والطرق غير المعبدة بنسبة(٥١٪) قد تركزت وبنسبة بلغت نحو(٧٧،٨٧٪) في إقليم السهل الرسوبي والذي يشكل نسبة محدودة من مساحة المحافظة الكلية إذ لا تتعدى نسبته (٥٪) بينما اقتصرت منطقة الهضبة والتي تضم أغلب المساحة على نسبة قليلة من الطرق والتي تمثلت بنحو (١٢،٢٣٪) على الرغم من تمتعها بموارد معدنية كبيرة تمثل المادة الأولية للعديد من الصناعات، لذلك فان قلة وجود الطرق فيها يعد من أهم المعوقات التي تحول دون استثمارها بالمستوى المطلوب، فضلاً عن إن شبكة الطرق القائمة في عموم المحافظة تعاني من مشاكل وضغط كبير ينعكس أثره على إمكانية الإفادة منها في دعم الصناعات الغذائية مستقبلاً، أما فيما يخص الجسور والتي تعد وسائل ربط مهمة تربط محافظة النجف بالمحافظات المجاورة فضلاً عن ربطها بأقضيتها ونواحيها وقد بلغ عدد (٤٣) مجسراً توزعت بين الوحدات الإدارية للمحافظة

٢- النقل بالسكك الحديد: -

تفتقر محافظة النجف لهذا النوع من النقل إلا إن هناك مشروعاً تضمن وجود سكة حديد تخترق منطقة الدراسة إلا أنها غير موجودة في الواقع إذ مازالت خطة غير منفذة يطلق عليها مشروع الخط القوسي الذي يربط (المسيب - كربلاء - النجف - السماوة) بطول (٢٧٠) كم، ويعد انجاز هذا المشروع الحيوي من أهم متطلبات نجاح النشاط الاقتصادي لا سيما الصناعي وذلك لرفع إمكانية الوصول إلى الموارد الأولية التي تمر بالقرب منها وإنشاء صناعات جديدة تعتمد عليها في الحصول على احتياجاتها المختلفة فضلاً عن تسويق المنتجات إلى المحافظات التي يمر عن طريقها للإفادة من أسواقها، خاصة وان النقل بالسكك الحديدية يتصف بانخفاض التكلفة وقلة استهلاكه للطاقة.

٣- النقل بالأنابيب: -

يعد النقل بالأنابيب من وسائل النقل الحديثة خاصة نقل مصادر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي ومن ثم الحصول على الطاقة بصورة مرنة، و يتمثل هذا النوع من النقل في منطقة الدراسة، بالخط الاستراتيجي لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي الذي يمر بالمحافظة متجهاً نحو بحيرة الرزازة في محافظة كربلاء [٤٥]، وان شأنه في الحصول على مصادر الطاقة بصورة مناسبة واقتصادية إذ يعمل على خفض كلفة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الصناعي.

٣-النقل الجوي: -

يتمثل النقل الجوي في منطقة الدراسة بمطار النجف الدولي الذي يقع في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة النجف وتحديداً في الجزء الجنوبي لمدينة الكوفة وتظهر أهميته في دعم إنشاء الصناعة عن طريق دعمه للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالسياحة والتجارة وغيرها والتي تؤثر بصورة غير مباشرة في دعمه، فضلاً عن شأنه في نقل الآلات والمعدات الخاصة بالصناعات الخفيفة ونقل العمال الماهرين وغيرها من الخدمات.

أما بالنسبة لوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وشأنها في دعم وتطوير الصناعة يظهر عن طريق تأثيرها في الفعالية والنمو لهذه المشاريع وعن طريق اعتمادها على الخدمة التي تقدمها هذه الوسائل في الحصول على احتياجات الصناعة من العمال والآلات وإجراء الاتفاقيات لاسيما الصناعات الغذائية والتي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية الأخرى وغيرها.

تضم منطقة الدراسة العديد من شبكات الاتصال سواء أكانت التقليدية كشبكة الاتصالات الهاتفية والبريدية التي تضم بدالات من مناشىء مختلفة عربية أو عالمية إذ يبلغ عددها (١٤) بدالة[٤٦]، والتي أسهمت في دعم الصناعة سواء داخل المنشئة الصناعية أو خارجها إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها في جميع الأحوال لتعرضها للتوقف بسبب حالات الأعمار المختلفة التي تؤدي إلى قطع الاتصال، فضلاً عن وجود شبكات الاتصال السريعة والحديثة والتي تقدم خدمات عالية المستوى مثل شبكة الانترنيت وشبكات الموبايل المختلفة مثل (الأثير - اسيا سيل -كورك -عراقنا - الأمنية) وغيرها إذ توفر هذه الأخيرة فرصة الحصول على الخدمة بصورة مرئية وسمعية في آن واحد وبالتالي تسهم في تطور وازدهار الاستثمار الصناعي.

خامساً: الطاقة:

تعد الطاقة من أهم العوامل المحركة لكافة الأنشطة الاقتصادية والخدمية لذلك كلما تم الحصول عليها بصورة مرنة ورخيصة سأهم ذلك في دعم الأنشطة الصناعية، إذ تعتبر الطاقة من أهم مقومات الصناعة وتطورها قديماً وحديثاً، كما نجد وفي كثير من الحالات يفضل استخدام الطاقة الكهربائية على أنواع الطاقة الأخرى لسهولة نقلها وإمكانية السيطرة عليها ولكونها لا تحتاج إلى عمليات خزن[٤٧] ومن ثم أضحت الكهرباء وبالتدريج شكلاً من القدرة المفيدة للصناعة[٤٨]، وبناءً على ما تقدم فانه لابد من توفر هذه الطاقة بصورة مرنه ودائمية، فبالنسبة لحاجة القطاع الصناعي في المحافظة إلى الطاقة الكهربائية نجدها في حالة تزايد مستمرة فعن طريق المقارنة بين عامين متتالين نلاحظ أنه قد تم استهلاك ما مقداره (١٤١) ميكا واط /ساعة لعام ٢٠١٠ إي ما يعادل (١٥٪) من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في المحافظة والتي بلغت (٩،٩٣٢) ميكا واط / ساعة، بينما بلغت (٥،١٥٨) ميكا واط /ساعة لعام٢٠١١اي ما يعادل (١٨٪) من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة والتي بلغت (٦،٨٦٤) ميكا واط/ساعة، انظر جدول (٩) إذ يتم توفير حاجة القطاع الصناعي من هذه الطاقة عن طريق المحطات الكهربائية المتوفرة في المحافظة والتي تتمثل بمحطة النجف الغازية ومحطة الكوفة الكهرومائية والمجهزة ب (١٦) مولدة كهربائية ثانوية ذات سعات مختلفة، واستناداً على ما تقدم يتضح إن الطاقة الكهربائية المتوفرة في المحافظة لا تفي بمتطلبات المنشآت الصناعية القائمة لذلك لا تشكل عنصراً فعالاً في دعم النشاط الصناعي المستقبلي مما يتطلب الأمر توفير الطاقة عن طريق المولدات الخاصة ومن ثم زيادة كلف الإنتاج الأمر الذي قد ينعكس سلباً على تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة الصناعة.

جدول (٩)

كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة في محافظة النجف والعراق وحجم الاستهلاك الصناعي فيها للأعوام (٢٠١٠-٢٠١١) (ميكا واط /ساعة)

السنة	الوحدة الادارية	الاستهلاك العام	الاستهلاك الصناعي
٢٠١٠	النجف	٩٣٢،٩	١٤١
	العراق	٢٧٧١٤،٧	٥٥٦٧،٣
٢٠١١	النجف	٨٦٤،٦	١٥٨،٥
	العراق	٢٦٣٨٢،٣	٦٤٠١،٣

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ص٤٨-٤٩،بالاعتماد على نتائج جدول(٢٠/٤) ا وجدول(٢٠/٤)ب.

سادساً: وفورات التكتل: -

وهي المزايا الموقعية التي تكتسبها المشاريع الاقتصادية والتي تؤدي إلى زيادة أرباحها أو خفض كلف إنتاجها[٤٩]، وإذا كانت المواد الأولية والسوق وربما مصادر الطاقة فيما مضى الأكثر جذباً للأنشطة الصناعية الجديدة فان مناطق التكتل حالياً قد أصبحت تنافسها نفوذاً وقد تتعدها في ترغيب أصحاب المشاريع الصناعية لاختيار المدن الكبيرة ومراكز الصناعة موقعاً لمصانعهم[٥٠]، وذلك لما توفره هذه المدن من تسهيلات إذ تعد الوسيلة لتحقيق الأهداف المتوقعة من الاستثمار بأقل كلفة ووقت ممكن عن طريق الإفادة من هذه التسهيلات الاقتصادية و الاجتماعية كالنقل والمؤسسات الصحية والتعليمية والمصارف والأسواق والطاقة والأيدي العاملة والسكن...الخ، فضلاً عن الصناعات القائمة وما توفره من دعم يساهم في نمو وتطور الصناعات الجديدة عن طريق الإفادة من الخدمات والروابط الصناعية التي تقدمها وعليه فان اقتصاديات التكتل الصناعي والحضري لها شأن فعال في جذب الصناعات الغذائية الجديدة نحوها.

وبالنسبة لمحافظة النجف فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية (الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة) فيها نحو(٢٠٦٤) منشاة لعام ٢٠١٥[٥١] وقد تركز معظمها في مدينة النجف وبنسبة تجاوزت (٩٠٪) لما تتمتع به من وفورات صناعية وحضرية تليها مدينة الكوفة بالدرجة الثانية، وهذه بسبب المميزات التي تتمتع بها المدينتين والمتمثلة في كثرة المنشآت الصناعية وتركز معظم السكان فيهما فضلاً عن كونهما نقطة تجمع اغلب الخدمات المجتمعية مما مكنهما من جذب العديد من الاستثمارات الصناعية الحديثة إليهما للإفادة من هذه الوفورات.

الاستنتاجات:

١- تمتلك محافظة النجف إمكانات اقتصادية كبيرة في الجانب الزراعي حيث تعد من المحافظات الزراعية التي تشتهر بزراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل (الرز، القمح) فضلاً عن أشجار النخيل المتعددة الأنواع وهذا ينطبق على الثروة الحيوانية التي تمتلكها، إلا إن هذه الإمكانات الكبيرة لم تستغل بالمستوى المطلوب على مستوى الصناعات الغذائية القديمة كما لم يكن لها دوراً يذكر على مستوى الاستثمارات الحديثة.

٢- تمتلك محافظة النجف طاقات بشرية كبيرة والتي تعد تمكنها من تقديم الأيدي العاملة التي تحتاجها الصناعات الغذائية بمختلف أنواعها إلا إن هذه الإمكانات الهائلة لم تستغل إلا بنسبة قليلة جداً وذلك لقلة الصناعات فيها فضلاً عن دور السكان بكونهم المستهلكين لهذه الصناعات وتوفير احتياجاتهم الغذائية محلياً بدلاً من الاعتماد بكل كبير على المستورد.

٣- قلة الدعم المادي المقدم من قبل الدولة والذي يعد الأساس لإقامة مختلف الصناعات الغذائية، مما ترتب عليه قلة المشاريع الصناعية في هذا المجال.

٤- قصور الطاقة الكهربائية في تلبية احتياجات الصناعات القائمة وبالتالي عدم إمكانية إيجاد مشاريع جديدة في القريب العاجل.

التوصيات:

من خلال دراسة المحافظة والوقوف على الإمكانات الطبيعية والسكانية والاقتصادية التي تتمتع بها توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات التي تنسجم مع طبيعتها: -

١- إقامة العديد من الصناعات التي تعتمد على المادة الأولية في المحافظة مثل (معجون الطماطة، الزيوت النباتية، إنتاج وتعليب اللحوم البيضاء والحمراء، مشتقات الألبان، تعليب التمور، إنتاج المعلبات بكافة أنواعها وغيرها من الصناعات الغذائية.

٢- الاعتماد علة الطاقة البشرية التي تتوفر في المحافظة لتوجيه الصناعة وتحديد نوعها لتحقيق متطلبات السكان المحليين.

٣- دعم المنتجات المحلية من خلال مقاطعة المستورد في حال لم تغير سياسة السوق المفتوحة.

٤- العمل على إيجاد مصادر جديدة للطاقة لا سيما وإن المحافظة تتمتع بوجود كميات كبيرة من الإشعاع الشمسي والتي تساعد على إنتاجها محلياً.

٥- العمل على المحافظة على عنصر الأمن والأمان وما يترتب على ذلك من تشجيع جذب المستثمرين الأجانب في منطقة الدراسة وعليه القضاء على مشكلة توفير رؤوس الأموال اللازمة لاستغلال الإمكانات المتاحة.

هوامش البحث

(١) د. محمد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية للنشر، الاسكندرية، ١٩٩١، ص٦٧.

(٢) نوري خليل البرازي وابراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية،ط١،مطبعة دار المعرفة،١٩٨٥،ص٤٥.

(٣) عايد جاسم الزاملي و مثنى فاضل، المقومات الطبيعية لمحافظة النجف الاشرف والامكانات المقترحة لاستثمارها وتنميتها سياحيا مجلة البحوث الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد ٢٣١، ٢٠١٢، ص١٣.

(٤) زينب كاظم جواد شكر، الامكانات البيئية لتنمية السياحة المستدامة في محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص٣٥.

(٥) هيلمتكونكه، صيانة التربة ترجمة ليث خليل اسماعيل،، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤، ص٢٥.

(٦) مصطفى كامل عثمان الجلبي، التباين المكاني لخصائص الموارد المائية في محافظة النجف، كلية الآداب جامعة الكوفة، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، ٢٠٠٢،ص١٦.

(٧) صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر وظلال جواد كاظم، الإمكانات المتاحة لاستثمار وتنمية المياه الجوفية في محافظة النجف الاشرف، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد(١٩) ٢٠١٤، ص٣٠٤.

(٨) أسيل سامي مجيد، العمليات الجيمومورفية في تشكيل المظهر الأرضي لقضاء المناذرة وعلاقتها بالنشاط البشري، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص٢٣.

(٩)صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر، التباين المكاني لتلوث الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص٤٧.

(١٠)محمد خميس الزوكة، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٠، ص٦٢.

(١١)عبد العزيز طريح شرف، الجغرافية المناخية و النباتية مع التطبيق على مناخ أفريقيا ومناخ العالم العربي، دار المعرفة الجامعية،مصر،٢٠٠٠، ص١٩.

(١٢) نعمان شحاذه، علم المناخ، دار صماء للطبع والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩،ص٧١.

(١٣) طلعت احمد محمد عبده، حورية محمد حسين جار الله، في اصول الجغرافيا العامة والجغرافية الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٢٧.

(١٤)

(١٥) الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي (قسم التنبؤ الجوي)،تأثير المنخفضات الجوية على مناخ العراق، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي السابع لوزارة النقل للفترة من ١٩-٢٠/١١/٢٠٠٨،ص١.

(١) محمد خميس الزوكة، الجغرافية الاقتصادية، مصدر سابق،ص٦٨.

(١٧) احمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة 'ص٩١.

(١٨) سراج ضرغام سراج، التحليل المكاني للإنتاج الزراعي النباتي وعلاقته بالتنمية الزراعية المستدامة في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٦،جدول (١١) و(١٢)، ص ص ٥٣-٥٥.

(١٩) محمد خميس الزوكه، جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية،١٩٩٨،ص ٢٦٨

(٢٠) علي حسين عبود الظويهر، تحليل جغرافي لخصائص الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠١٥،ص٣٧.

(٢١) رافد عبد النبي إبراهيم، الخصائص المناخية وعلاقتها بأمراض النخيل في محافظة النجف (دراسة في الجغرافية الحياتية)،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠٠٧، ص٣٧.

(٢٢) محمد خميس الزوكة، الجغرافية الاقتصادية، مصدر سابق،ص٣٨.

(٢٣) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار الحرية للطباعة،بغداد،١٩٨٧، ص ص١٧٤-١٧٥.

(٢٤) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (اساليبه، تطبيقاته، واجهزته)،ج١،بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٩.

(٢٥) رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، ط١،الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن،٢٠١٣،ص١٤١.

(٢٦) حسين موسى جاسم الاوسي، النمو الصناعي في محافظتي كربلاء والنجف للمدة (١٩٨٠-١٩٩٧)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٩٩، ص١١١.

(٢٧) افراح ابراهيم شمخي حميد الحلاوي، مصدر سابق، ص٢٥١.

(٢٨) علي احمد هارون، جغرافية الصناعة، ط١، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٢.

(٢٩) سراج ضرغام سراج، مصدر سابق،ص٩٧.

(٣٠) سراج ضرغام سراج، مصدر سابق، ص١٠١.

(٣١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي، مديرية الاحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦، جدول(٢)،ص٦.

(٣٢) محمد ازهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر،ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، ٢٠١١،ص١٠٤.

(٣٣) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية،ط١،مصدر سابق،ص٩٥.

(٣٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة النجف الاشرف، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠١٦م.

(١) ماهر عبد المجيد عبد الرزاق السعدي، اتجاهات التوقيع الصناعي واثرها في التنمية المكانية دراسة الاثار الاقليمية للمجمعات الصناعية (مجمع الاسكندرية الصناعي)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد،٢٠٠٦، ص٥٠.

(٣٦) عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٧.

(٣٧) سعدي علي غالب، جغرافية النقل والتجارة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧،ص٤١.

(٣٨) احمد يحيى عباس عنوز، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف (دراسة في جغرافية النقل)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠١٠، ص٩١.

(٣٩) اسعد سعيد لهمود العابدي، شبكة النقل البري واثرها على النشاط السياحي في محافظة النجف الاشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، والادارية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد ١٠، لعدد ٣٣، ٢٠١٥،ص ص ٣١٨-٣١٩.

(٤٠) فراس ثامر حمودي، سماح صباح علون، تصنيف شبكة الطرق الريفية في محافظة النجف كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٧،العدد ٥، ٢٠١٦،ص١٦٤٥.

(٤١) فراس ثامر حمودي وسماح صباح علوان، المصدر نفسه،ص١٦٤٥.

(٤٢) اسعد سعيد لهمود العابدي، مصدر سابق،ص٣١٩.

(٤٣) احمد يحيى عباس عنوز، مصدر سابق،ص٧٦.

(٤٤) اسعد سعيد لهمود العابدي، المصدر السابق،ص٣١٩.

(٤٥) محمد جواد عباس شبع، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، (غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص٩٠.

(٤٦) الشركة العامة للاتصالات والبريد، قسم اتصالات وبريد محافظة النجف، شعبة التخطيط والمتابعة، (بيانات غير منشورة)،٢٠١٦.

(٤٧) ماهر عبد المجيد عبد الرزاق السعدي، مصدر سابق،ص٤٦.

(٤٨) انور عبد الغني العقاد، محمد عبد الحميد الحمادي، مصدر سابق، ص٣١.

(٤٩) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي، مصدر سابق، ص٢٤٦.

(٥٠) عبد الزهرة علي الجنابي،ط١، مصدر سابق،ص١٠٩.

(٥١) وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء في محافظة النجف، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠١٥.

قائمة المصادر

١- احمد يحيى عباس عنوز، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف (دراسة في جغرافية النقل)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠١٠.

٢- اسعد سعيد لهمود العابدي، شبكة النقل البري وأثرها على النشاط السياحي في محافظة النجف الاشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، والإدارية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد ١٠، لعدد ٣٣، ٢٠١٥.

٣- أسيل سامي مجيد، العمليات الجيمومورفية في تشكيل المظهر الأرضي لقضاء المناذرة وعلاقتها بالنشاط البشري، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،كلية التربية للبنات جامعة الكوفة،٢٠١٤.

٤- حسين موسى جاسم الأوسي، النمو الصناعي في محافظتي كربلاء والنجف للمدة (١٩٨٠-١٩٩٧)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٩٩.

٥- رافد عبد النبي إبراهيم، الخصائص المناخية وعلاقتها بأمراض النخيل في محافظة النجف (دراسة في الجغرافية الحياتية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة.

٦- رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي، ط١،الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٣.

٧- زينب كاظم جواد شكر، الإمكانات البيئية لتنمية السياحة المستدامة في محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.

٨- سراج ضرغام سراج، التحليل المكاني للإنتاج الزراعي النباتي وعلاقته بالتنمية الزراعية المستدامة في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٦.

٩- سعدي علي غالب، جغرافية النقل والتجارة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

١٠- صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته)، ج١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١١- صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر وظلال جواد كاظم، الإمكانات المتاحة لاستثمار وتنمية المياه الجوفية في محافظة النجف الاشرف، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد(١٩)، ٢٠١٤.

١٢- صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر، التباين المكاني لتلوث الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.

١٣- طلعت احمد محمد عبده، حورية محمد حسين جار الله، في أصول الجغرافيا العامة والجغرافية الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٠.

١٤- عايد جاسم الزاملي ومثنى فاضل، المقومات الطبيعية لمحافظة النجف الاشرف والإمكانات المقترحة لاستثمارها وتنميتها سياحيا مجلة البحوث الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد ٢٣١، ٢٠١٢.

١٥- عبد العزيز طريح شرف، الجغرافية المناخية و النباتية مع التطبيق على مناخ أفريقيا ومناخ العالم العربي، دار المعرفة الجامعية،مصر،٢٠٠٠.

١٦- عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٩.

١٧- علي احمد هارون، جغرافية الصناعة، ط١، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨

١٨- علي حسين عبود الظويهر، تحليل جغرافي لخصائص الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة،٢٠١٥.

١٩- فراس ثامر حمودي، سماح صباح علون، تصنيف شبكة الطرق الريفية في محافظة النجف كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٧،العدد ٥، ٢٠١٦.

٢٠- ماهر عبد المجيد عبد الرزاق السعدي، اتجاهات التوقيع الصناعي وأثرها في التنمية المكانية دراسة الآثار الإقليمية للمجمعات الصناعية (مجمع الإسكندرية الصناعي)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد،٢٠٠٦.

٢١- محمد أزهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر،ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ٢٠١١.

٢٢- محمد أزهر السماك وعباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨٧، ص ص١٧٤-١٧٥.

٢٣- محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، (غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.

٢٤- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية، ١٩٩١.

٢٥- محمد خميس الزوكة، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٠.

٢٦- محمد خميس الزوكه، جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية،.١٩٩٨

٢٧- مصطفى كامل عثمان الجلبي، التباين المكاني لخصائص الموارد المائية في محافظة النجف، كلية الآداب جامعة الكوفة، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،٢٠٠٢.

٢٨- نعمان شحاذه، علم المناخ، دار صماء للطبع والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩.

٢٩- نوري خليل البرازي وإبراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية،ط١،مطبعة دار المعرفة،١٩٨٥.

٣٠- هيلمت كونكه، صيانة التربة ترجمة ليث خليل إسماعيل،، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤.

الدوائر والهيئات:

١- الشركة العامة للاتصالات والبريد، قسم اتصالات وبريد محافظة النجف، شعبة التخطيط والمتابعة، (بيانات غير منشورة)،٢٠١٩.

٢- الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي (قسم التنبؤ الجوي)،تأثير المنخفضات الجوية على مناخ العراق، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي السابع لوزارة النقل للفترة من ١٩-٢٠/١١/٢٠٠٨.

٣- وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء في محافظة النجف، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠١٩.

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة النجف الاشرف، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠١٩م.

٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي، مديرية الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة،٢٠١٩.